الفصل الأول

المرحلة الانتقالية المفهوم والأهداف والتحديات

obeikan.com

obeikan.com

المرحلة الانتقالية
المفهوم والأهداف والتحديات

1- مفهوم المرحلة الانتقالية:

في علم النظرية السياسية خاصة في باب النظرية السياسية التحليلية وباب المفاهيم هناك تصنيف لمفاهيم معينة باعتبارها «**المفاهيم الرحَّالة**»، وهي المفاهيم التي ترتحل من علم إلى علم، أو من فن إلى فن، أو من نمط حضاري إلى نمط حضاري آخر... مفاهيم رحالة من أشكال مختلفة، يمكن أن تأتي من ثقافات مختلفة بل تنتقل بين أيديولوجيات متنوعة. ومن أهم المفاهيم الرحالة: مفهوم «**المرحلة الانتقالية** » (1).

وقد نشأ مفهوم «**المرحلة الانتقالية**» في علم النفس، وارتبط بالمرحلة ما بين الطفولة والرشد والنضج، والتي تسمى مرحلة المراهقة. أيضا أُطلق مفهوم «**المرحلة الانتقالية**» داخل الأدبيات الاقتصادية، عند الحديث عن

(1) انظر - د. سيف الدين عبد الفتاح، مقدمات أساسية حول عملية بناء المفاهيم في د. علي جمعه، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية ، الجزء الأول ، المعهد العالمى للفكر الاسلامي ، الطبعة الأولى 1998، ص 27 وما بعدها. – انظر أيضا ندوة انتقال المفاهيم= = والنظريات: محمد مفتاح، أحمد بوحسن (تنسيق)، انتقال النظريات والمفاهيم ، المملكة المغربية، جامعة محمد الخامس ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء : مطبعة النجاح،1999، والندوة فى عمومها تناقش هذا الموضوع المهم انظر بصفة خاصة: محمد الدغمومى، انتقال المفاهيم: نقد النقد ص 45 وما بعدها.

مراحل النمو (**مثل المراحل الخمس لـ«روستو» وغيرها**). وظهر هذا المفهوم أيضا في الأدبيات السوسيولوجية –خاصة الغربية منها-، وكان يسمى «**الانتقال المجتمعي**» الذي يعبر عن الانتقال من الحال التقليدية أو التخلف إلى حال الحداثة. كما يوجد في علم التنمية السياسية وعلم النظم السياسية ما يسمى «**التحول الديمقراطي**». كما أن الأيديولوجيا أيضا – وليس فقط العلوم- كان فيها مرحلة انتقال، وقد تحدث كل من ماركس ولينين عن مرحلة الانتقال من الدولة ومن المرحلة الاشتراكية إلى المرحلة الشيوعية(1)، باعتبار أن هذه أيضا مرحلة انتقال. وقد ظهر مفهوم «**المرحلة الانتقالية**» في إحدى أدبيات لينين الذي تعلق بمقولة «**ما العمل؟**»(2).

ويأخذ المفهوم في علم السياسة شكلين:

الأول هو الشكل الاعتيادي المتعلق بالمراحل الانتقالية في صورة انتخابات وتحول سياسي.

والشكل الثاني فيما بعد الثورات. ولكننا في العلوم السياسية كنا قد هجرنا مفهوم الثورة فترة طويلة من الزمن، وكنا نتحدث عن مفهوم بديل هو مفهوم «**الإصلاح**». لا شك أن المراحل الانتقالية التي يُتحدَث عنها في سياق عملية تحول ديمقراطي تختلف عن المراحل الانتقالية بعد الثورات. إذا المرحلة الانتقالية وضع مؤقت يأتي بعد وضع غير مرغوب فيه، استمر فترة من الزمن طويلة نسبيا، يرجى

(1) جورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، 2013.

(2) لينين، ما العمل، ترجمة ونشر جريدة المناضل، مارس - أغسطس، 2005.

تغييره في سياق استشراف عمليات تغيير وتحول[1].

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن المرحلة الانتقالية مرحلة فارقة كاشفة بانية، إن إدارة المرحلة الانتقالية تستأهل علما –أو فصلا من علم- مؤسسا له مناهج ومستويات وآليات، فهذا العلم له أهمية بعد الثورات ولابد أن ترتكز الأفكار حول هذا العلم ومضمونه ومحتواه والقدرة على ترجمته على أرض الواقع. خاصة أن ما نشاهده الآن في ربيع الثورات العربية يؤكد أن الشعوب قد تقوم بعمليات احتجاجية حتى يسقط رأس النظام، ولكنها لا تفكر في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط رأس النظام، الأمر الذي يؤكد على ضرورة وجود علم يتعلق بإدارة المرحلة الانتقالية[2].

ومن أهم المناطق التى تتعلق بحال المراحل الانتقالية منطقة المفاهيم التى يصيبها الالتباس عند عموم الناس بل والمنخرطين فى الحياة السياسية والعمليات المرتبطة بها، وتتسم المفاهيم والحال هذه بسمات عدة تشير الى حال التداخل والاشتباك والارتباك.

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الإصلاح والسياسة: نماذج فكرية وخبرات إسلامية، في: د.نادية مصطفى، د.إبراهيم البيومي، د.باكينام الشرقاوي (محررون)،= = مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، مجلة حراء، القاهرة، 2011

(2) سيف عبد الفتاح، مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة والإدارة، الأهرام، 2011/9/1.

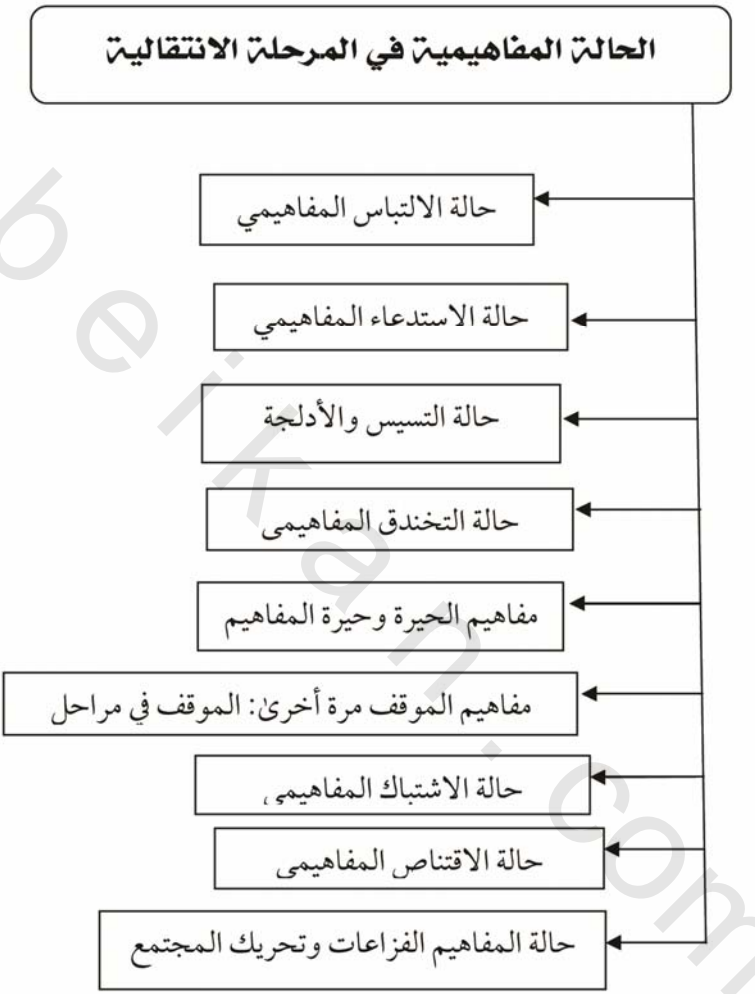

(1) سيف الدين عبد الفتاح، مفاهيم المرحلة الانتقالية ضمن ندوة المدخل المفاهيمي والمرحلة الانتقالية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2012.

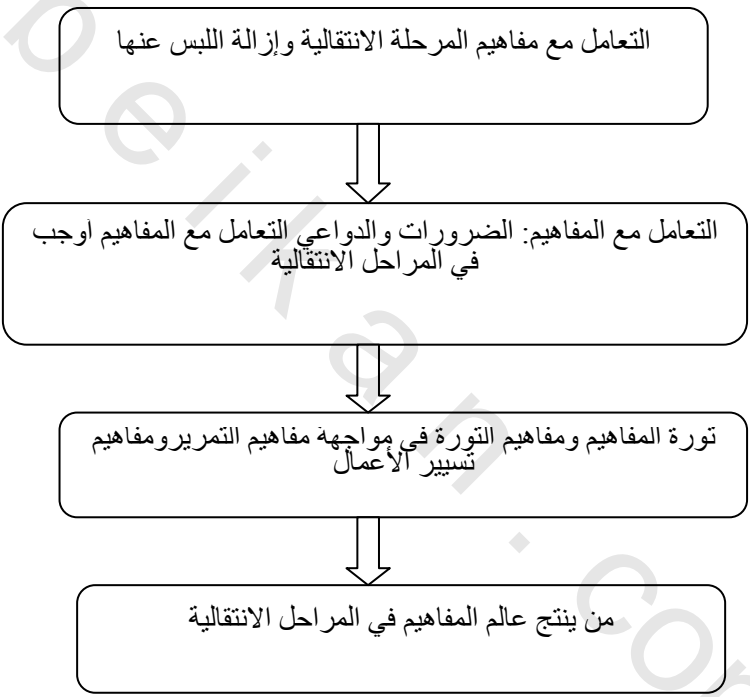
التعامل مع مفاهيم المرحلة الانتقالية وإزالة اللبس عنها
التعامل مع المفاهيم: الضرورات والدواعي التعامل مع المفاهيم اوجب في المراحل الانتقالية
تورة المفاهيم ومفاهيم التورة في مواجهة مفاهيم التمريرومفاهيم تسيير الأعمال
من ينتج عالم المفاهيم في المراحل الانتقالية

obeikan.com

من هنا فإن المرحلة الانتقالية لها عدة خصائص وجوانب :

1- **الجانب الزمني:** وهو يتضمن فترة زمنية محدودة ومحددة يجب أن لا يسمح فيها بالفراغ.

2- **الوضع الذي دام وسقط بعضه:** وهو يتسم بحالة غير مرغوبة، إلا أنها مع دوامها تتمتع بقدر من رسوخ «**الأمر الواقع**»، الذي يجب عدم القفز عليه كما يجب عدم الاستسلام له، ولكن يجب اعتباره بما يشير إليها من معطيات يجب التعامل معها.

3- **عملية التحول والمخاض الآمن للولادة:** إن عملية التحول أشبه بالعملية الجراحية الدقيقة التي تحتاج إلى مهارة عالية في إدارة التحول بأدنى الأضرار والخسائر وبأعلى المنافع والمصالح، تأمين عملية التحول من أهم المسائل التي يجب التفكير بها.

والانتقال من التأمين إلى التسيير آخذا في الاعتبار عناصر الملاءمة والقدرة على ممارسة المرونة، في ظل تفاعل بين الأطراف المختلفة وفق أصول يقررها الحدث ذاته بمعطياته وأولوياته وأهدافه القريبة والبعيدة ، ويحدد عناصر الانطلاق إلى المسار المرغوب.

4- الاستشراف وعملية البناء البديل للانتقال من حال الأمر الواقع إلى وضع التحول المقصود والمنشود .

ومن ثم فإن التعامل الدقيق والعميق والرصين مع الحالة الانتقالية يجب أن يأخذ فى اعتباره كل الخصائص التى تتسم بها المرحلة الانتقالية ،بحيث يستمسك بالثوابت الكلية والأصول المرعية فى بناء تعاقد سياسى ومجتمعى جديد، ويصنّع بدائل للحركة ضمن عملية إقلاع سياسى حقيقى لا تسيير أعمال وتمرير أوقات وتبرير حال الانتكاس أو

التباطؤ[1].

وفي المراحل الانتقالية قد تُسرَق الثورات[2] وتُركَب ويُلتَف حولها وتنتكس، فالمرحلة الانتقالية ليست مرحلة واصلة بين مرحلتين فحسب، أو مرحلة تسيير أعمال كما شاع وأشيع بين الكافة، بل إن المرحلة الانتقالية هي انطلاقة إلى بناء جديد، وسعي إلى تكوين تعاقد سياسي ومجتمعي جديد في إطار استراتيجية واضحة، وفي إطار انتقال وخطوات تدريجية متراكمة يمكن أن تُحدِث أثرا في عملية الإصلاح الجذري في المجتمع. إذن لابد أن تكون المراحل الانتقالية مراحل مخططة ومدبَرة وتقوم على الوصل بين الاستراتيجي والمرحلي أو الخُطط هذه المرحلة تشير الى نظام سياسى قامت عليه الثورة بكل

(1) سيف الدين عبد الفتاح، لمشهد السياسى.. تداخل المساحات والساحات، الشروق، 2012/12/8 .
2 ـ سيف عبد الفتاح، الشعب المنسى، الشروق، 2013/4/6.

سماته ومكوناته وأدواته

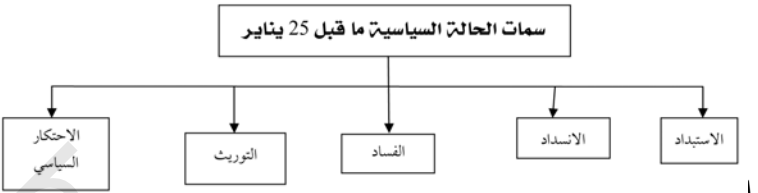

الى تفاعل تسمية بدورة الحكم غير الرشيد واكتساب حالة الحكم غير الرشيد ظواهر[1] ومظاهر عدة أشرت على قابلية الحال للإنفجار .

كما أن التفكير خارج الصندوق يشير إلى ما تدلل عليه التطورات التي حدثت في الثورات العربية، وأهمها أن الشعوب صارت رقما صعبا في الظاهرة السياسية، الأمر الذي طرح بقوة ضرورة أن يُعاد تعريف السياسة باعتبارها «**علم إرادة وإدارة الشعوب**» [2]، بما يتواكب مع ما يحدث في الآونة الراهنة وحال الثورات الكائنة، «**والحاصل أن الانتقال إلى دائرة الفعل الذي يعبر عنه التأكيد الجمعي في صيغة المضارع بأن الشعب يريد، الآن وهنا، يفصح بأصرح عبارة عن اقتحام الإرادة الشعبية للساحة السياسية العربية**»[3].

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن النظم الاستبدادية أيضا كانت تستخدم فكرة المرحلة الانتقالية و مقولات المنعطف الخطير وعنق الزجاجة...إلى آخره؛ حيث يزعم

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الحكم الصالح الرشيد من منظور إسلامي (رؤية تجديدية واجتهاد مطلوب)، ضمن مؤتمر الاجتهاد في الخطاب الإسلامي: نحو خطاب إنساني متجدد، كلية الدراسات الإسلامية وكلية الشريعة والدراسات بجامعة قطر، 2010.

(2) كنت قد كتبت هذا التعريف فيما سبق ' ثم وقع نظري على كتاب مهم ل: راؤل .س.مانغلابوس ، إرادة الشعوب :الديمقراطية الأصيلة في المجتمعات غير الغربية ، ليماسول-قبرص: دار الملتقى للنشر 1991.

(3) جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، 2013، ص11.

كل حاكم – من المستبدين بالنظم العربية- عند اعتلائه كرسي الحكم أنه يبدأ من الصفر، وأن من سبقه ترك له كل المشكلات مستفحلة ومستعصية، في حين هو يركّب حلقات استبداد بعضها من بعض، وكأن المرحلة الانتقالية –على شاكلة الاستبداد- ستنتهي يوم القيامة، وكأن الزجاجة كلها قد تحولت إلى عنق.

فالتصور الاستبدادي للمرحلة الانتقالية كان مدخلا من مداخل إعفاء نظام من مسئولية الإنجاز، بل إنه يجب أن يحمد على ما يفعله في ظل «**مرحلة انتقالية**».

2- أهداف المرحلة الانتقالية

في المرحلة الانتقالية تكون هناك **ثلاثة أهداف كلية**، وليس من الضرورة أن يتم إنجاز هذه الأهداف بشكل كامل، ولكن على أقل تقدير تكون السياسات المتبعة في الطريق الصحيح وفقا لقواعد التعاقد السياسي الجديد. فليس من الممكن أن تحكم قواعد عقد سياسي ماضية ثورة تتطلب قواعد تعاقد سياسي جديد.

ومن أمثلة قواعد التعاقد السياسي ما يتعلق بالقواعد والإجراءات واللوائح. فعلى سبيل المثال أيضًا لا يمكن لبرلمان جديد بعد ثورة أن يقوم بدور فعال إلا إذا غير لائحته، فاللائحة التي يعمل وفقاً لها هي لائحة مصنعة ليكون البرلمان أداة لنظام مستبدّ ومساندته وتأييده بينما يفترض في اللائحة أن تحدد عناصر الفاعلية وصلاحيات المجلس، حتى يمارس سياساته على الأرض بفاعلية ومحققًا لأهداف هذه الثورة.

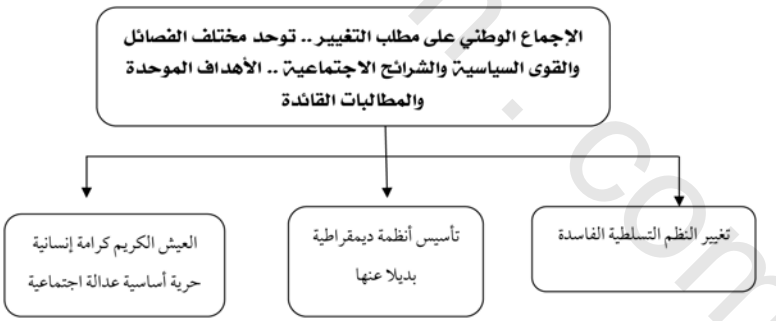

وتأسيس أنظمة ديمقراطية بديلة عنها، ولن يتحقق هذا بين عشية وضحاها، والمهم في الأمر أن توضع الثورة على الطريق الصحيح وتتعرف قواها على المتطلبات اللازمة لعملية الانتقال السياسي والمؤسسي وتحقيق أهداف الكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية. فالأمر يرتبط بمنظومة القيم التي تحدد المطالب الكبرى.

3- المرحلة الانتقالية تحديات وعقبات

وللمراحل الانتقالية تحدياتها؛ وفي الحالة المصرية تقفز إلى الواجهة خمسة تحديات مهمة:

أولها **تحدي المرجعية**، وهو تحد شديد الخطورة؛ حيث يحدث نوع من الجدل السياسي خلال المراحل الانتقالية، ويثور معه من جديد جدل الهوية (**من نحن؟**)، وتبدأ معه التراشقات السياسية. ويجدر الحديث هنا عن «**النظرية السياسية للميدان**» استلهاما من النموذج الذي قدمه ميدان التحرير في مصر خلال أيامه الأولى وبعد خلع حسني مبارك. فقد كوَّن الميدان نظرية مهمة مع تجمع الناس في الميدان خلال الثمانية عشر يوما الأولى تجيب عن كثير من الأسئلة التي دارت خلال قرنين وصفهما المستشار طارق البشري بـ«**قرن لقيط**» و«**قرن أبتر**»؛ حيث عشنا فيهما غيرنا، ولم نعِش أنفسنا، وعشنا فيهما أسلوب «**كأن**» (**كأن لدينا مؤسسات، وكأن لدينا رئيس، وكأن لدينا أحزاب وكأن لدينا قوى سياسية**،...).

لذا من المهم –في ظل تحدي المرجعية هذا- أن يكون هناك نوع من التوافق، فإحدى مشكلات الدستور وصياغته هي مشكلة المرجعية. وفي هذا المقام يمكن أن نقدم تصورا بسيطا حول تحدي المرجعية.

والمتصور أن المرجعية لها شكلان:

- **الشكل الأول هو المظلة الفكرية** والمعرفية والثقافية التي تتعلق بالمجتمع، أو ما يمكن تسميته بـ«**قواعد النظام العام الكبرى**»، فكتب القانون تذكر أن لكل مجتمع قواعد نظامه العام، وقواعد النظام العام لا يسمح بأي حال من الأحوال لأي شخص أن ينتهكها.
- **الشكل الثاني للمرجعية** هو المتعلق بمرجعية الوطن والعيش الواحد ومرجعية المواطنة. إذن نحن نتحدث عن مرجعية العيش الواحد، وعن مجموعة القيم العامة التي تحكم المجتمع وقواعد النظام العام الكبرى التي لا يمكن للمجتمع التنازل عنها ضمن تعاقده السياسي والمجتمعي. وقد كانت المادتان المتعلقتان بالشريعة وبالمواطنة في دستور 1971م حلا جيدا لهذه الإشكالية بما تقدمه من أطر معرفية ونظرية تتعلق بالمجتمع وحركته السياسية. والمواطنة –من ناحية أخرى- تتعلق بالمساواة أمام القانون، والحقوق الإنسانية والحقوق السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وإمكانات التمثيل والقدرة على المشاركة. فنحن أمام المواطنة كمفهوم سياسي وحقوقي واجتماعي.

التحدي الثاني **تحدي الشرعية**، ويقوم على عدة عناصر؛ حيث يظهر في المراحل الانتقالية ما يسمى بتنازع الشرعيات، فيتحدث بعضهم عن الشرعية الدستورية ويتحدث بعض آخر عن الشرعية القانونية، ويتحدث بعض ثالث عن الشرعية الثورية، ويتحدث بعض رابع عن الشرعية الشعبية. وللأسف الشديد فقد تعامل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أدار المرحلة

الانتقالية للثورة المصرية مع هذه الشرعيات بأسلوب الانتقاء لا الالتزام[1].

فتعدد وتنازع الشرعيات أمر ينشأ دائما في المراحل الانتقالية؛ لذا لابد من تثبيت نوع من الشرعية يتم الاستناد إليها، ولكن مع إيجاد نوع من التراضي على هذا النمط من الشرعية مع تحديد مضمون هذه الشرعية ومعايير تطبيقها على الأطراف المختلفة، ومدى تعارضها مع عمليات التطهير والتغيير الثوري وغيرها، فمظنة الظلم وتهمة التعجل يمكن أن تكون من الأمور التي تحد من فاعلية الشرعية.

ويثور – في هذا الإطار- دور الجيش في المنظومة السياسية وحدوده، وفي النشاط الاقتصادي للدولة، ودور العسكريين في الخدمة المدنية بعد خروجهم من الخدمة العسكرية، وميزانية القوات المسلحة، كل هذا تتنازعه أيضا مجموعة من الشرعيات، وتعد إشكالية الدستور –في هذا الإطار- من الإشكاليات الكاشفة لتحدي المرجعية والفارقة في تحدي الشرعية في إطار الحديث عن العلاقة بين السلطات وبعضها وبينها وبين المؤسسات المدنية والعسكرية، فلابد من تحديد العلاقات والحدود بين المؤسسات[2].

التحدي الثالث **تحدي المواطنة**، فقضية المواطنة تعبر في المرحلة الانتقالية عن قضايا كثيرة؛ منها ما يتعلق بشروط ممارسة الفرد لمواطنته والتي أثيرت في التجربة المصرية إبان ما يعرف بقانون العزل السياسي، كما أن

(1) سيف عبد الفتاح ،مفهوم الشرعية، http://ashahed2000.tripod.com/mfaheem/3.html

(2) سيف عبد الفتاح، الإسلاميون في الحكم: ما المستقبل، محاضرة بمنتدى الجامعة الأمريكية، القاهرة، 2013/4/2.

قضية المرجعية المشار إليها يمكن أن تثير بعض الإشكاليات المتعلقة بالتعدد والتنوع داخل الوطن؛ فهناك مظلة مرجعية يمكن ألا تقرها بعض الأطراف أو تتحفظ عليه أو تضع عليه الحدود، وأن تحافظ على حقوقها في إطار من المرجعية الجامعة بحيث لا تتعارض مع مسألة المواطنة. هناك أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بقضية العدالة الاجتماعية في إطار ما يمكن تسميته بـ«**ثورة التوقعات المتزايدة**»؛ فالكل توقع عقب الثورة الحصول على حقوقه كاملة غير منقوصة خاصة أن النظام الماضي انتهك حرمته ومواطنيته وانتهك العوائد المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي كان من الممكن أن تعود عليه.

التحدي الرابع، والذي يتفرع عن تحدي المواطنة، هو **تحدي المشاركة**؛ ففي الثورات يمكن أن يحدث نوع من الزخم ويكون هناك نسب عالية من المشاركة التي لم تكن معتادة من قبل، والتي تكون أقرب إلى الأنماط الاحتجاجية وليست مشاركة في العملية الانتخابية أو غيرها؛ حيث يرى الأفراد أن تلك الأنماط من المشاركة السياسية المعتادة أصبحت غير اعتيادية في الاستبداد بمعنى أنه لا نتيجة لها، فيمكن القول أن أكبر حزب موجود هو «**حزب اللامبالاة**» فهو غير مطمئن تماما للأدوات والآليات وفاعليتها ولا لتأثيرها في المجتمع ولا لتمثيله للمجتمع. فنحن أمام تحدٍّ خطير في المراحل الانتقالية؛ حيث تتحول المشاركة من الأنماط الاعتيادية إلى الأنماط الاستثنائية وتصير الأنماط الاستثنائية هي المتكررة وإن كانت الأنماط الأخرى (**الاعتيادية**) لها وقتها في عملية الانتقال السياسي والمؤسسي من خلال عملية الانتخابات حيث يصبح هناك داعٍ للمشاركة بعد

سقوط رأس النظام، بينما تكون المشاركة الاحتجاجية (**من اعتصامات ومظاهرات ودعوات للعصيان المدني**..) أكثر من مجرد مشاركة لمطالب سياسية، وإنما تكون أقرب إلى مشاركة مجتمعية.

ومن المهم هنا أيضا التطرق لاختلاف الأجيال، والنظر في الجيل باعتباره وحدة تحليل وأثره في عملية المشاركة السياسية والمجتمعية. فالجيل الأخير كان هو من أطلق شرارة الثورة، مع وجود حاضنة شعبية، والجيل الأخير هو من فكّر خارج الصندوق في أنماط جديدة للمشاركة لم تكن متاحة من قبل؛ مثل المشاركة من خلال الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وقنوات جديدة صعب التحكم فيها؛ فانسداد الأفق السياسي على الأرض كان لابد أن يقابله وجود آليات أخرى بعدما أصيبت قنوات الاتصال الموجودة بالصدأ والانسداد.

من قبل كانت كل الوسائل تؤدي إلى نتيجة واحدة؛ هي سيطرة الحزب الوطني سواء كان انتماؤه قبل الانتخابات للحزب الوطني أو ضُم إليه بعد الانتخابات. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في انتخابات مجلس الشعب لعام 2005 لم يحصل الحزب الوطني سوى على ثلث الأصوات فقط وانضم الباقي إليه بعد إعلان نتائج الانتخابات، وذلك رغم عدم تقدم القوى الأخرى بكامل طاقتها في كل الدوائر، فإن فعلت ذلك لربما حصل حينها الحزب الوطني المنحل على نسبة أقل من ثلث الأصوات. لذا، فقد آن الأوان للاهتمام بالدراسات الجيلية في إطار وحدة تحليل جديدة هي «**الجيل**»، والاهتمام بالمشاركة النوعية للشباب والمشاركة النوعية خارج إطار القنوات المتعارف عليها.

يأتي بعد ذلك تحدٍ مجمِّع هو **تحدي الفاعلية**، وهو حاصل تفاعل تحدي المرجعية مع تحدي الشرعية مع تحدي المواطنة مع تحدي المشاركة بما ينتج معادلات مختلفة. وما حدث في الثورة المصرية هو حالة عشوائية من إدارة المرحلة الانتقالية بالقطعة وحالة من صناعة الفوضى وصناعة الفُرقة؛ وذلك على خلاف ما يجب في شأن المرحلة الانتقالية من ضرورة أن تتواكب معها رؤية استراتيجية لديها القدرة على وصل مرحلة بمرحلة والانتقال من وضع غير مرغوب إلى وضع مرغوب ومقصود له سمات وصفات محددة، وكأن المرحلة الانتقالية هي مقارنة بين فترة وأخرى، فالمواطن المصري يحدث في ذهنه دائما حالة من المقارنة ما بين مرحلة مضت ومرحلة أتت مع وجود ما يسمى بثورة التوقعات.

وبناء على ما تقدم، تجلى عقبات في طريق الانتقال عقب الثورات؛ لعل **أولها وأهمها- الإجماع الوطني** وهو أمر طبيعي، وسياسات التوافق وقدرة المجتمع على **إدارة التعدد والاختلاف**، فليس من الخطأ وجود تنوعات ولكن الخطأ أن تتحول تلك التنوعات إلى تنازعات يستغلها صاحب السلطة ليستمر في سلطانه وتحقيق مآربه وأهدافه دون تحقيق أهداف الثورة.

ومن العقبات أيضا بروز **الاستقطاب الأيديولوجي** والسياسي الحاد (**صناعة الفرقة**)، والتي تنتج عن أن عملية الانتقال لم تأتِ نتيجة تخطيط استراتيجي محدد، وإنما تم التعامل معها بالقطعة.

عقبة أخرى تتعلق **بالقوى المضادة للثورة** والمصالح والنظام الجديد؛ فالتحالفات الاجتماعية التي ارتبطت بالنظام السابق طوال ثلاثين عاما لا يمكن أن تنتهي بهذه

السرعة وفق نظرية الدومينو، فجذر الفساد النظام يكون غالبا عميقًا وممتدا وحاضرا بكثير من تشكيلاته، ويظهر ذلك عندما يخف الزخم الشعبي حيث تخرج قوى الثورة المضادة من جحورها. ومن ثم فالمرحلة الانتقالية -وبحكم التعريف- هي مرحلة تدافع كثيف بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة والدولة العميقة.

عقبة ثالثة ونموذجية يمكن أن نلحظها في العلاقات المدنية-العسكرية، ودور الجيش المصري في الانتقال. ففي مصر تمثل عودة الجيش إلى الظهور المباشر على المسرح السياسي مؤشرًا على أن المؤسسة العسكرية ستشرف على ترتيب فترة الانتقال السلمي للسلطة إلى حقبة «**ما بعد مبارك**». مرحلة التسلم والتسليم من دون فراغ يؤدي إلى فوضى عامة(1).

عودة الجيش إلى المسرح السياسي كان من الصعب أن يتقبلها الشارع لو لم تأخذ القيادة العسكرية خط الوسط مع انحياز معلن لرغبة الناس. واستجابة المؤسسة لمطالب الشارع سمح لها بالتحرك إلى الساحة واستيعاب المطالب والوعد بتحويلها إلى برنامج يتضمن مجموعة نقاط يمكن تطبيقها وفق جدول أولويات. (**تأمين وحماية الثورة**)، (**إسقاط النظام وليس فقط إسقاط الرئيس**) (2).

عودة الجيش إلى المسرح السياسي في إطار سلطة تأسست منذ ستين سنة، مسألة مألوفة في المرحلة الانتقالية باعتبار أن المؤسسات الأخرى المدنية والأهلية تعاني أيضًا -كما هو حال المؤسسات الرسمية- من ضعف وتآكل

(1) سيف عبد الفتاح، العلاقات المدنية العسكرية والثورة المصرية، الأهرام، 2011/8/10

(2) سيف الدين عبد الفتاح، صفحة جديدة في العلاقات المدنية العسكرية، الأهرام، 2012/8/26

وتحتاج إلى وقت للترميم والتكيف وإعادة البناء.

وعلى هذا فمن المهم النظر في الاستجابة المكافئة لهذه المرحلة بمفاهيمها وجوانبها وخصائصها وتحدياتها وعقباتها، ولا يكون ذلك إلا بالتأسيس لإدارة وعلم لإدارة مثل هذه المراحل.

* * * *

obeikan.com